Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 2 (2024) • P: 63 - 56
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The inflation function in the Sudanese economy for the period (1992-2022)

Ebtihag Hashim Mohammed Algzoli
Al-Baha University | Kingdom of Saudi Arabia

Received: 03/04/2023
Revised: 15/04/2023
Accepted: 10/01/2024
Published: 30/02/2024

* Corresponding author: bojeboje@hotmail.com

Citation: Algzoli, E. H. (2024). The inflation function in the Sudanese economy for the period (1992-2022). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(2), 56 – 63. https://doi.org/10.26389/AJSRP.H030423

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aimed to know the most important macroeconomic variables that affect the inflation function in Sudan by testing them quantitatively during the period 1992-2022.

The results of the study concluded that the phenomenon of inflation in Sudan is a monetary phenomenon, that is, there are internal economic factors such as the money supply and external factors, the exchange rate, and non-economic factors that contribute to increasing inflation, such as government policies, civil wars, and population growth. There are also economic factors that affect inflation and are not included. In the model external debt and imported inflation. In general, it is not possible to rely on the linear equation in representing the inflation function in Sudan, because the coefficients of the independent variables have not been statistically significant because there is a level of significance more than 0.05, and the negative sign of deficit financing is contrary to the data of economic theory. The model suffers from the problem of linear correlation between the independent variables. One of the most important recommendations of the study is version control. Cash and the amount of money, price control, and the Central Bank raising the reserve ratio on bank deposits

Keywords: Inflation, Imported Inflation, Money Supply, Deficit Financing.

دالة التضخم في الاقتصاد السوداني للفترة (1992-2022)

ابتهاج هاشم محمد الجزولي
جامعة الباحة | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة لمعرفة الاسباب والعوامل المؤثرة على التضخم في السودان في الفترة بين (1990-2022) ، بشكل كمي من خلال نموذج قياسي يعمل على تقدير دالة التضخم ، وتحليل الخصائص الاحصائية للمتغيرات موضع الدراسة ومعرفة مدي تأثيرها . ومن اجل تحقيق هذا الهدف وضعت الفرضيات الاتية: وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي GDP ، وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود ، وجود علاقة طردية بين التضخم سعر الصرف .وجود علاقة طردية بين التضخم التمويل بالعجز . استخدم الباحث صيغة الانحدار المتعدد هي الصيغة القياسية التطبيقية الملائمة والمناسبة لدراسة وتقدير دالة التضخم ، هنالك العديد من الاسباب المتعددة التي ادت الى ظهور وتفاقم ظاهرة التضخم ، اعتمد الباحث على المصادر الثانوية والمتمثلة في(المراجع والمجلات و الدوريات الاقتصادية) وهي من وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء . كما استخدم الباحث المنهج التاريخي للإطار النظري ومنهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي و البيانات الخاصة بمتغيرات التضخم في السودان للفترة محل الدراسة وقد تم تطبيق طريقة المربعات الصغري العادية و برنامج spss. وقد توصلت الدراسة الى نتائج اهمها وجود تأثير معنوي لكل متغيرات الدراسة على المتغير التابع (التضخم) و ذلك بوجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي GDP ، ووجود علاقة طردية بين كل من التضخم و عرض النقود . وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف وجود علاقة عكسية بين التضخم التمويل بالعجز . كما توصلت الدراسة الي عدة توصيات من اهمها التحكم في الاصدار النقدي وكمية النقود والرقابة على الاسعار ورفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي على ودائع البنوك

يجب استخدام التمويل بالعجز فقط بعد انقضاء المرحلة الأولي من التنمية مما يؤدي الي المساهمة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان، العمل على تقليل الارتباط بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي حتي لا يتم الاعتماد عليه في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان.

الكلمات المفتاحية: دالة التضخم، عرض النقود، التمويل بالعجز.

تمهيد

شهدت معظم الدول النامية بتصنيفاتها المختلفة (افريقيا ، آسيا ، الشرق الاوسط ، دول أمريكا اللاتينية والدول الاخرى) تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي في عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 ، مع إنخفاض طفيف في معدلات التضخم في كآفة مجموعات الدول النامية عدا دول الشرق الأوسط، وذلك بسبب إتباع معظم هذه الدول لسياسات ترشيدية تهدف للحد من الضغوط التضخمية وإستعادة الإستقرار الإقتصادي. ام على الصعيد المحلي أثر عدم الوصول لإتفاق حول العالقة مع دولة جنوب السودان سلباً على الإيرادات العامة وموارد النقد الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى تعديل الموازنة العامة للدولة والسياسات الكلية إعتباراً من يوليو 2012 ، مما يستلزم وضع ذلك في الحسبان عند المقارنة بين الآداء الاقتصادي في عام 2012 والاعوام السابقة. فيما يتعلق بقطاع مالية الحكومة فقد هدفت الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف ا لإقتصادية الكلية، إلا أن أداء الموازنة قد واجهته العديد من المشاكل أهمها الضغوط التضخمية و الموارد المالية المنخفضة والظروف السياسية غير المواتية أثر سلباّ علي الاداء المالي للموازنة، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى عجز كلي للموازنة قدره 7,653.4 مليون جنيه بنهايةعام 2012

تم تمويل هذا من مصادر محلية (صكوك ،وشهادات ، واستدانة من البنك المركزي) ومصادر خارجية. في القطاع النقدي والمالي، للوصول للاهداف الاقتصادية الكلية تم استهداف النمو في عرض النقود ، وتشير البيانات الي ارتفاع معدل نمو عرض النقود من 17.9 % في نهاية عام 2011 الى 40.2 % في نهاية عام2012 ، وقد تأثر النمو في العرض النقدي خلال العام 2012 بالزيادة في المبالغ المدفوعة بواسطة بنك السودان المركزي لشراء الذهب من السوق المحلي من 942.6 مليون جنيه في عام 2011 إلى 5,426.2 مليون جنيه في عام 2012 بنسبة 476% ، اضافة الى ارتفاع إجمالي رصيد تمويل القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 28 % من 16,839.5 مليون جنيه في العام 2011 إلى 21,487.4 مليون جنيه في العام 2012 ، وإرتفاع رصيد الأستدانة المؤقتة للحكومة من 1,499.3 .% بنهاية عام 2011 إلى 3,499.3 مليون جنيه في عام 2012 بنسبة 133 وفي القطاع المالي إرتفع اجمالى التمويل المصرفى من 22,867.1 مليون جنيه بنهاية عام 2011 إلى 30,482.80 مليون جنيه بنسبة 33.3 % بنهاية عام 2012 ، كما ارتفع أجمالي الأصول المصرفية من 46,504.1 . % مليون جنيه بنهاية عام 2011 الي 67,049.6 مليون جنيه بنهاية عام 2012 بمعدل 44.2 في القطاع الخارجي إنخفض عجز ميزان المدفوعات من 644.5 مليون دولار في عام 2011 الى 0.4 مليون دولار في عام 2012 ويعزى ذلك إلى تحسن موقف الحساب الرأسمالي والمالي من فائض بمبلغ 948.5 مليون دولار في عام 2011 إلى فائض بمبلغ 4,252.7 مليون دولار في عام 2012 والذي نتج عن إرتفاع صافي الإستثمار الأجنبي المباشر للداخل من 598.8 مليون دولار في عام 2011 إلى 2,465.4 مليون دولار في عام 2012 ، بالإضافة لإنخفاض تدفقات صافي الأصول الأجنبية للخارج من قبل الحكومة (ودائع حكومة الجنوب)، وإرتفاع صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية. إرتفعت مديونية السودان الخارجية من 39.8 مليار دولار بنهاية عام 2011 الى 41.4 مليار دولار بنهاية عام 2012 . وذلك بسبب تراكم فوائد القروض التعاقدية والفوائد الجزائية، مما أثر سلباً على مؤشرات الدين الخارجي للسودان.

أولا المنهجية

مشكلة الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:-

- ما هو اثر التضخم علي متغيرات الاقتصاد الكلي

أسئلة الدراسة :

وتنبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وعرض النقود
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وسعر الصرف
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتمويل بالعجز

اهمية الدراسة

- دراسة دالة التضخم واثرها علي النمو الاقتصادي في الاقتصاد السوداني للفترة 1992- 2020
- معرفة الآثار الايجابية والسلبية الناجمة علي مشكلة التضخم.
- التوصل الي النتائج والتوصيات التي تساعد المختصين في التعرف اكثر عن دالة التضخم واثرها علي الاقتصاد والباحثين لأخذ الموضوع من جانب اخر

فرضيات الدراسة :

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

1. وجود علاقة عكسية بين التضخم و الناتج المحلي الإجمالي
2. وجود العلاقة الطردية بين التضخم وعرض النقود
3. وجود العلاقة الطردية بين التضخم وسعر الصرف
4. وجود العلاقة الطردية بين التضخم وتمويل بالعجز.

منهجية الدراسة

المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الاحصائي

ثانياً : الدراسات السابقة:

دراسة إسماعيل محمد ابراهيم محمد بعنوان التضخم وأثره على الاقتصاد السوداني دراسة حالة (ولاية غرب دارفور – السودان 2020)

مثلت مشكلة الدراسة في التأثير السلبي لظاهرة التضخم بما ما يفرزه من أثار اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة مما يقتضي ضرورة البحث عن حلول ومواجهة هذه الظاهرة بالولاية , إفترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية وأن السياسات العامة للدولة لها اثر علي التضخم , إستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , من اهم النتائج ان التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعيق حركة النشاط الاقتصادي في ولاية غرب دارفور , أن أصحاب الدخول المنخفضة هم أكثر ضرراً دون أصحاب الدخول المرتفعة من خلال ارتفاع الأسعار وانهيار قيمة العملة وهذا يتوافق مع المنطق الإقتصادي , بعد الولاية عن المركز يعتبر من الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار السلع والخدمات في ولاية غرب دارفور لإرتفاع تكاليف ترحيل السلع,

دراسة احمد زينب عبد الواحد محمد التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان 1990 – 2015 اولت هذه الورقة أثر التضخم في مؤشرات الاقتصاد السوداني (1990—2015) بتحليل العلاقة بين معدلات التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي في السودان، تمثلت مشكلة الورقة في سؤال رئيسي: ما أثر ارتفاع معدلات التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان، وتم استخدام منهج التحليل الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي باستخدامspss ، وفيه أن قيمة معامل الارتباط 0.78 ارتباط طردي قوي وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين التضخم (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة، أن قيمة إحصائية للاختبار ديربن واتسون تساوي (1.53=D.W) وهى قيمة جيد جداً نسبة للاختبار ديربن واتسون وهو يبين لنا القوة في ارتباط البيانات، توصلت الورقة إلى عدة نتائج أهمها أن ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري والناتج المحلي بالأسعار الجارية في السودان وارتفاع معدلات التضخم، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة وعرض النقود بمعناه الواسع في السودان وارتفاع معدلات التضخم، توصي الورقة بانتهاج سياسة استهداف التضخم والاهتمام بالآليات تخفيضه والسيطرة على عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وذلك عن طريق تحديد مؤشر تكلفة التمويل في مستوى لا يقل عن معدل التضخم.

تختلف هذه الدراسة من حيث الهدف مع ان الدراسات السابقة هدفت دراسة إسماعيل علي اثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية لولاية واحد فقط

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في في المتغير التابع واختلاف المتغيرات المستقلة

وتميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كيفية التحليل و التوصل الي نتائج مخالفة لفروض النظرية الاقتصادية وأشار الباحث إلى ذلك

الدرسات السابقة (الأجنبية)

Study Dardan, Mohamed Ahmed Abdel Rahman March -2014

his study attempts to examine the effect of inflation on economic performance measured by GDP in Sudan. For this purpose the data were collected from various sources, and we used descriptive analysis methodology. The study concluded that the inflation rates in Sudan affect economic performance negatively during the period under consideration particularly between 1995-2000.

This study agreed with the negative impact of economic performance indicators through the variable gross domestic product, and differed in the method of analysis and access to results.

Kabbashi M. Suliman his paper examines the main determinants of inflation in Sudan, using quarterly data during 1970–2002, by applying cointegration and error correction modelling. The analytical framework views inflation as responding to disequilibria in the internal and external sectors of the economy augmented by the dynamics of the variables determining the equilibrium relationships in these sectors. The results reveal that the external sector's disequilibrium matters for price growth. This signifies a strong long-run impact of foreign price and exchange rate on inflation, with slow adjustment to equilibrium. Inflation is also found to be perpetuated by feedback from the short-run nominal exchange rate, foreign price, drought shocks and deterioration in expectations. Money growth does not appear to affect inflation in the long run, but the elasticity of inflation to the short-run money supply is significant and relatively high. The findings suggest that a monetary cum- exchange rule is more suitable for inflation control while maintaining external competitiveness. Fighting inflation also depends on the ability of policy to reduce the effects of supply shocks emanating from droughts and foreign price movements.

This study agreed in dealing with macroeconomic variables and differed in terms of inflation targeting and results

تعريف التضخم :

علي الرغم من عالمية ظاهرة التضخم الا انه لا يوجد تعريف دقيق يتمتع لقبول هذة الظاهرة نجد انها بعد الحرب العالمية الاولي اطلق لفظ التضخم علي الزيادة التي حدثت في كمية النقود في وسط وشرق اوربا خاصة المانيا دون ان يصاحب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات مما ترتب علي ذلك زيادة حادة في الاسعار ونجد ان اكثر التعريفات شيوعا بنيت علي اساس نظرية كمية النقود وهي رواية كلاسيكية تعرف التضخم بانه نقود كثيرة تطارد سلع قليلة او الزيادة المحسوسة في كمية النقود او انه نتيجة لزيادة عرض النقود والائتمان وكل هذه التعريفات ربطت بين التضخم وزيادة كمية النقود كل التعريفات لم تسطيع الصمو امام المتغيرات الاقتصادية التي سادت امام الكساد الكبير1929حيث زادت كمية النقود ولم يؤدي ذلك لحدوث زيادة في الانتاج نتيجة لعدم مواكبة تعريفات النقود للتضخم .(الرشيد2005) كثرت تعريفات التضخم و تباينت بحسب الزاوية المتطور منها عند التعريف

عرف التضخم بان عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي الي ارتفاع الاسعار. (القوي 1997) وعرف البعض الاخر التضخم بانه الزيادة في معدل الانفاق والدخل فزيادة الدخل يتبعها زيادة في الانفاق فترتفع الاسعار ويحدث التضخم مادامت كمية السلع ثابتة (حسن 1999) وعرفه فريق ثالث بانه الارتفاع او الزيادة في المستوي العام للاسعار. (يسري 2000)

اسباب التضخم :

1. الزيادة في النفقات العامة وخاصة في المجالات الادارية بسبب زيادة هذة النفقات عن الايرادات العامة وتلجأ الحكومة الى الاقتراض عن طريق طرح الاوراق المالية التي تعبر بدورها غطا للعملة الورقية منها تمويل النفقات العسكرية سواء منها التي تكون فبل الحرب للاستعداد لها او اثناءها او بعدها لمعالجة خسائرها .فهذه النفقات تقدر سنويا بمليارات الدولارات وهي لا تؤدي الي آي انتاجي بل العكس فهي تهدم الانتاج . (سليمان2000) .
2. زيادة كمية الاوراق النقدية التي تصدرها البنوك المركزية عن التغطية المعدنية لهافالبنك المركزي غير مقيد باصدار هذة الاوراق وفقا نسب متوازية بينها وبين غطائها ،فهويصدر هذه النقود بدون غطاء ومن ثم تزداد كميتها فيحدث التضحم (حسن1999)
3. يزداد الطلب الكلي علي السلع والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات فزيادة أي كان سببها تؤدي الي ارتفاع ملحوظ في المستوي العام للأسعار علي مدي استجابة القوي الحقيقي للزيادة التلقائية في الطلب الكلي (سليمان2008) .
4. الزيادة في نفقات الانتاج او ارتفاع معدلات اجور العمال و ارتفاع اسعار بعض مستلزمات الانتاج بحيث ترتفع تكلفة الوحدة المنتجة علي المستوي الكلي . هذا الارتفاع يؤدي الي نقص الناتج القومي الحقيقي عن مستوي ناتج الموظف الكامل وبالتالي يرتفع المستوي العام للاسعار (يسري)
5. تفشي البطالة المقنعة وسوء توزيع الدخل القومي بحيث تصرف رواتب واجور وتعويضات لبعض العاملين دون ان ينتجوا منتجا سواء كان سلعة او خدمة بقيمة المال المدفوع لهم هذا يعود الي فساد نظام المنتجين والترقية والرقابة وانتشار الفساد والرشاوي والمحسوبيات .وفساد الذمم والاخلاق .فاذا المجتمع عالة علي بعض افراده او عالة علي بعض الدول الاخري الذي تغذي فيه هذه النزعة بقصد استعماره تحت ستار القروض والمساعدات وغيرها .فكيف لاتقل الخبرات او الطيبات وتصبح النقود مجرد اوراق او معادن لا قيمة لها (المصري).

6. اهم الاسباب الاخفاق الاجهزة الرسمية المسئولة في الحفاظ علي التناسب المعقول بين التدفقات النقدية وتدفقات الناتج الحقيقي علي المستوي الكلي ، ففي حالات كثيرة قامت الحكومة باصدار كميات اضافية من النقود سنة بعد اخري بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي

أنواع التضخم :

نجد أنواع عديدة من التضخم منها التضخم في أسواق السلع أو قد يكون في عوامل الإنتاج ولكن توجد خاصية مشتركة بينهم وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة ولذلك فإن من أهم أنواع التضخم

1. التضخم الظاهر أو الصريح أو الطليق : ترتفع الأسعار بصورة مستمرة دون أن نعرف طريقها أو يحدها إلى عائق وذلك استجابة لفائض الطلب وهو يظهر في شكل زيادة في الأسعار مما ينعكس في الأجور وغيرها في النفقات.
2. التضخم المكبوت : في ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع لأنه لا يسمح لعوامل الاقتصاد العمل بحرية وذلك لوجود قيود حكومية مباشرة وضده القيود توضع للسيطرة على الأسعار مثل التسعير الجبري أو البطاقات ونظام التراخيص الحكومية ولذلك يمكن القول بأن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا يستبعد فائض الطلب ولكنها تعطل آثاره ولكن لفترة طويلة من الوقت السوق السوداء سواء حين يلجأ إليها فائض الطلب .
3. التضخم الجامح: ويمثل في الزيادة المستمرة والكبيرة والسريعة في الأسعار التي تتبعها زيادة في الأجور وذلك نسبة لضغوط نقابات العمال مما يؤدي إلي زيادة التكاليف ثم تقليل ربحية رجال الأعمال مما يدفعهم لرفع الأسعار ثم يؤدي ذلك المطالبة بزيادة الأجور وهكذا يحدث الدورة الخبيثة للتضخم . خير مثال ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية .(الرشيد 2005)
4. التضخم الركودي: هو ظاهرة حديثة العهد حيث نجد ركود في النشاط الاقتصادي مع وجود تضخم في الأسعار أي أن ارتفاع الأسعار يكون مع تزايد البطالة وهذا عكس ما كان معروف فعند زيادة الأسعار (فترة الانتعاش) يكون معدل البطالة منخفض والعكس صحيح في فترة الكساد ولكن الحال يختلف حين يتعايش التضخم والبطالة . (ناصف2007)

آثار التضخم :

خلال فترات التضخم تتغير أسعار السلع بطريقة عشوائية حيث ترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعاً كبيراً وتظل أسعار سلع أخرى ثابتة . كما يحدث أيضاً تغير في مستويات الدخول النقدي بطريقة عشوائية . ويترتب على ما سبق ظهور بعض الآثار السالبة للتضخم على توزيع الدخول والثروات في المجتمع وعلى الاستثمار المحلي وعلى قدرة الدولة على التصدير والاستيراد

1- أثر التضخم على التوزيع

تختلف معدلات الزيادة في الدخول النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم ، فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم هي فئات رجال الأعمال . في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهى فئة موظفي الدولة حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم في حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الايجارات

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

فئات المجتمع خلال فترات التضخم

أ- فئة يزيد دخلها بمعدل أكبر من معدلات الارتفاع في الأسعار يرتفع دخلها الحقيقي وهذه الفئة تستفيد من حدوث التضخم .

ب- فئة دخلها بمعدل أقل من الارتفاع في الأسعار ينخفض دخلها الحقيقي وهذه الفئة وتضار من حدوث التضخم .

ج- فئة ذات الدخل الثابتة يحدث انخفاض شديد في دخلها الحقيقي يوازي الارتفاع في الأسعار وهي أكثر الفئات تضرر من حدوث التضخم.

على ذلك يمكن القول أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول في المجتمع لصالح الفئات ذات الدخول المتغيرة حيث يتحول الدخل الحقيقي من الفئات ذات الدخول الثابتة وشبه الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة.

2- أثر التضخم على الثروة :

في أوقات التضخم تنخفض القيمة الحقيقة للثروة التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة أو تلك التي يتم الاحتفاظ بها في صورة ودائع في البنوك . فعلى الرغم من حصول أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع إلا أن الفائدة تكون أق من معدلات التضخم ويؤدي التضخم أيضاً إلى استفادة المدينين المقترضين على حساب الدائنين المقترضين . حيث يلتزم المدين برد القيمة النقدية لدينه في حين نقل قيمته الحقيقية بمقارنة قيامه بالاقتراض . ناصف 2007)

3- اثر التضخم علي الاستثمار:

يؤثر سلبا من عدة جوانب :

1. يؤدي التضخم أي تشجيع استخدام المدخرات في شراء المعادن النفيسة وشراء العقارات والتحف بدلا من استخدام المدخرات في الاستثمار المنتجة نظرا لارتفاع الاسعار هذه الاصول في اوقات التصخم .
2. يشجع التضخم الي الانشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الانشطة الصناعية والزراعية وذلك لانخفاض معدل دوران راس المال فيها وصعوبة التنبؤ باتجاهات الاسعار في الاسعار في المستقبل ..

4- اثر التضخم علي (الصادرات والواردات)

يثر سلبا علي احتياطي الدولة من العملات الاجنبية من خلال اثره السلبي علي صادرات وواردات الدولة .ففي اوقات التضخم تصبح الاسعار المحلية اغلي نسبيا من السلع المستوردة مما يؤدي الي انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية (في حالات معينة) ومن ناحية اخري تصبح السلع المحلية اغلي نسبيا بالمقارنة بالدول الاخري مما يشجع علي زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الاجنبية ويترتب علي ما سبق تزايد العجز في ميزان مدفوعات الدولة استنزاف احتياطي الدولة من العملات الاجنبية .

اثر التضخم علي مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان

التضخم ظاهرة اقتصادية تنعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع:بالتالي تتأثر شرائح المجتمع من ذوي الدخول الثابتة و يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة . ام صغار المدخرين يتعرضوا إلى خسائر وذلك لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات ، و يستفيد المستثمرون
- انخفاض القوة الشرائية لذوي الدخول الثابتة
- الانحراف السلوكية :إن شرائح واسعة من ذوي الدخول المحدودة يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية توجه البعض إلى الانحرافات السلوكية فيسعى إلى الكسب الغري المشروع

زيادة معدل البطالة

لا تحقق الدولة نمو اقتصادياً نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة وتنخفض قيمة العملة امام العملات الأخرى

تقل ثقة الأفراد في العملة يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة

اختلال في ميزان المدفوعات: زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات (مؤشر جيد) ويؤدى لزيادة طلب للعملة الوطنية وارتفاع سعر صرفها، ام اذا حدث العكس او زيادة الواردات في مقابل الصادرات يؤدى بالتالي ينخفض سعر صرف العملة الوطنية.

تعريف متغيرات النموذج

اولاً: معدلات التضحم :التضخم الارتفاع الواضح والمستمر في في الرقم العام للاسعار وليس زيادة الاسعار فالتضخم هو معدل التغيرالنسبي للرقم القياسي لنفقة المعية بين فترتين زمنيتين (فترة الاساس وفترة المقارنة) منسوبا للرقم في فترة الاساس آى

$$F=CP1(t+1)-CP1*100/CP1(t)$$

معدل التضخم =F

الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية =

CP11(t-1)= t-1

CP1(t)=t

ثانيا : الناتج المحلي الاجمالي :هو مقياس للسلع الخدمات التي انتجها النشاط الاقتصادي في مجموعة خلال فترة من الزمنعادة سنة ونحصل عليه بتقييم السلع والخدمات التي انتجت خلال باسعار السوق .

ثالثا: عرض النقود (كمية وسائل الدفع) :كمية النقود التي توجد في اقتصاد معين في وقت معين وليس هنالك تعريف موحد مما يجب ان يتضمنه عرض للنقود في الدالة موضع الدراسة عرض النقود m2 حيث يمثل العملة لدي الجمهور مضافا لها الودائع تحت الطلب مضافا الودائع لأجل.

رابعا : التمويل بالعجز: زيادة متعمدة في الانفاق عن الايراد وهي سياسة عندما تتبعها الحكومة تاخذ شكل المداد موازنة عامة بها عجز .يمول بالاقتراض وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد القومي والتوظيف عن طريق فتح قوة شرائية اضافية .

خامسا : سعر الصرف :

السعر او المعدل الذي علي اساسه يجري تبادل عمله معينة بعملة اخري ويتم التبادل خطيا او لاجل (محمد 2005) نتائج التقدير القياسي للنموذج

تطبيق طريقة المربعات الصغري العادية و برنامج spss تم الوصول الي النموذج القياسي المقدر

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations		Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta	Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF		
1	(Constant)	150.531	37.865		3.975	.001	69.824	231.238				
	M2	5.76E-005	.001	.022	.066	.948	-.002	.002	-.414	.017	.009	.182	5.506
	GDP	-6.468	3.400	-.950	-1.903	.076	-13.715	.778	-.708	-.441	-.264	.077	12.922
	FIN	-.071	.044	-.473	-1.612	.128	-.166	.023	.451	-.384	-.224	.225	4.452
	XCH	-77.056	48.232	-.373	-1.598	.131	-179.861	25.749	-.695	-.381	-.222	.354	2.827

a Dependent VariableINFf

الصياغة الجبرية للنموذج

Inf=b0-b1GDP+b2m2+b3pfin+b4EXch+U

Inf = معدل التضخم

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

M2= عرض النقود

Pfin = التمويل بالعجز

Exch = سعر الصرف

الإشارات المتوقعة للنموذج:

b1 معامل الناتج المحلي سالب لان العلاقة عكسية بين الناتج المحلي ومعدلات التضخم

b2 معامل عرض النقود موجب لوجود العلاقة الموجبة بين عرض النقود ومعدلات التضخم

b3 معامل التمويل بالعجز موجبا لوجود العلاقة الموجبة بين عرض النقود ومعدلات التضخم

b4 معامل سعر الصرف موجب لوجود العلاقة الموجبة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم

نتائج التقدير القياسي للنموذج

تطبيق طريقة المربعات الصغري العادية و برنامج spss تم الوصول الي النموذج القياسي المقدر

INF=150.53+5.76M2-6.47GDP+.071FIN-77.06XCH

تقييم التقديرات

1. قيمة مقدار الثابت موجبة وهي عبارة عن معدلات التضخم الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في الدالة وهذا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية
2. اشارة عرض النقود موجبة يتطابق ذلك مع دالة التضخم حيث ان هناك علاقة طردية بينهم
3. اشارة الناتج المحلي الاجمالي سالبة يتطابق ذلك مع دالة التضخم العلاقة بينهم عكسية
4. اشارة التمويل بالعجز سالبة وهذا يتعارض مع فروض النظرية الاقتصادية للاسباب الاتية قيام الدولة باالانفاق غلي المشروعات الانتاجية وخلال هذه الفترة ترتفع الاسعار نتيجة لدخول جديدة وانفاق جديد دون زيادة في العرض

5. اشارة سعر الصرف سالبة وهذا يتعارض مع فروض الدراسة للأسباب الاتية

فان ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الموجهة للتصدير أي تفقد هذه السلع ميزتها التنافسية وبالتالي انخفاض الصادرات الأمر الذي يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع (انخفاض قيمةالعملة)

تقييم التقديرات وفقا للمعيار الاحصائي

بمقارنة t المحسوبة مع t الجدولية عند مستوي معنوية 5% ودرجة حرية n-k نجد t المحسوبة اكبر من t الجدولية ولذلك نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم وهذا يشير الي معنوية الثابت B0 لكل متغيرات النموذج بمقارنة t المحسوبة مع الجدولية عند نفس مستوى المعنوية t الجدولية اكبر من المحسوبة وهذا يشير الي عدم معنوية المتغيرات المستقلة وهذا يؤكد ان كل متغيرات النموذج هي ليس السبب في وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوداني لاختبار F نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم وكل قيم المعلمات الاحصائية لا تساوي الصفر اذن الانحدار ذو معنوي احصائية.

ويبين معامل التحديد علي ان 71% من التغيرات في معدل التضخم تعزي الي المتغيرات التفسيرية وبينما 29% من هذه التغيرات الي عوامل اخري متضمنة في المتغير العشوائي

تقييم التقديرات وفقا للمعيار القياسي

من خلال مصفوفة الارتباطات يتضح ان هناك ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة ومن اختبار دبيرون واتسون عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي عند مستوي معنوية 5%

نتائج الدراسة

تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية واجتماعية وهنالك عوامل اقتصادية داخلية مثل عرض النقود وعوامل اقتصادية خارجية مثل سعر الصرف وعوامل غير اقتصادية السياسات الحكومية . الحروب الاهلية والنمو في عدد السكان تساهم في ذيادة التضخم،كما ان هنالك عوامل اقتصادية تؤثر علي التضخم لم يتضمنها النموذج استغاض عنها بالمتغير العشوائي الديون الخارجية التضخم المستورد ولهذا لايمكن الاعتماد علي المعادلة الخطية في السودان. معاملات كل المتغيرات الاقتصادية لن يثبت معنويتها احصائيا لان مستوي دلالة احصايئتها اكثر من 0.05 والاشارة السالبة للتمويل بالعجز مخالفة لمعطيات فرضية الدراسة ويعاني النموذج من مشكلة الاشتراك الخطي

توصيات

التحكم في الاصدار النقدي وكمية النقود والرقابة علي الاسعار ورفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي علي ودائع البنوك

يجب أستخدم التمويل بالعجز فقط بعد انقضاء المرحلة الأولي من التنمية مما يؤدي الي المساهمة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان، العمل علي تقليل الارتباط بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي حتي لا يتم الاعتماد علية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان.

قائمة المصادر

- اسامة القوي مبادي النقود والبنوك –دار الجامع الجديدة للنشر سنة 1997ص78
- خالد احمد سليمان شبكة –دائرة علي الزين –دراسة مقارنة دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2008 ص13.
- طارق محمد الرشيد –اساسيات في النظرية الاقتصادية ص178
- عبدالرحمن يسري النقود والفوائد والبنوك الدار الجامعية سنة 1420-2000 ص580
- نجلاء صالح الزامل .محددات التضخم في الاقتصادالسعودي .جامعة الملك سعود .كلية الدراسات العليا –قسم الاقتصاد 2008 ص1
- عبدالرحمن يسري –االنقود والفوائد والبنوك –مرجع سابق ص3159 إيمان عطية ناصف . مبادئ الاقتصاد الكلي دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2007 ص 285 احمد حسن